

## قضايايات

### ندوة في بيت المحامي عن أوضاع السجون نجار: لبناء سجون جديدة وتشجيع خفض مدة العقوبة

في عالم السجون،  
تم تحدث نشابة فأشار الى ان «المنع  
من الحرية هي العقوبة الأساسية التي  
يعتمدها النظام القضائي في لبنان  
ويجب تحديث نتائجها لجهة تفقد  
السجون ودراسة ظروف الاعتقال،  
ومدى تأثير ظروف المحكوم عليه بعد  
خروجه من السجن».

أضاف: «ان وزارة الداخلية  
والبلديات اطلقت مبادرات لتحسين  
الايضاح المعيشية في السجون،  
وهي تعمل على وضع استراتيجيات  
شاملة للسجون وعلى تحسين البنى  
التحتية والخدمات في السجون لكن  
الوزارة تعاني نقصا حادا في العديدي  
والتجهيزات».

#### فرحات

بعد ذلك، قدمت رئيسة قسم طب  
الإنسان الخاص بالأطفال والمجتمعات  
في كلية طب الأسنان في جامعة  
القديس الدكتور ندى فرحات عرضا  
مصورا عن «عملية اليوم السابع»  
شرحت من خلاله ظروف نشأتها،  
وأهدافها، وإنجازاتها، ومشاريعها  
المستقبلية.

#### المحاضرات

ثم توالى المحاضرات والمداخلات  
التي تناولت موضوع السجون  
على الصعد القانونية، والقضائية،  
والاجتماعية والإنسانية، كما تسنى  
للجمهور المشاركة في المناقشات من  
خلال التصويت على مختلف اقتراحات  
الحوال والتوصيات التي يتم عرضها  
واعتمادها اثناء الجلسة.



الوزير نجار والى يمينه النقيب حداد والوزير الصايغ ويساراً ممثل الوزير بارود

التي تواجها في إطار الانفتاح على  
القطاعات الأكثر صعوبة في المجتمع.  
فيعيش رجال ونساء فترات سجن  
تتفاوت مدتها لأسباب مبررة لكن لا  
يمكننا أن ننكر صعوبة المهمة التي قد  
نضطلع بها على هذا الصعيد لا سيما  
أن بعض الضحايا يطالب بتحقيق  
العدالة وأنه لا يمكن الاعتراض على  
القرارات التي تم اتخاذها بشأنه. ولا  
يعتبر اكتشاف الحقيقة سهلا، فيمكن  
أن تكون الظروف المخففة موجودة. كما  
أننا نواجه مشاكل مرتبطة بتطبيق  
عقوبة الإعدام وبوضع السجناء  
وبالتغيرات التي تطرأ على العملية  
التي تحكم على هذا الشخص أو ذاك  
بقضاء عقوبة بالسجن لمدة طويلة. قد  
لا نكون علماء في القانون إلا أنه يترتب  
علينا طرح أسئلة حول هذه المعايير.  
فيمكن أن نكون مرافقين وروادا  
يضعون أنفسهم في خدمة المسؤولين

شاموسي، المسؤولين عن «مشروع  
السجون» في عملية اليوم السابع،  
بالإضافة إلى حشد كبير من القضاة  
والمحامين وعمداء ومدراء وطلاب من  
جامعة القديس يوسف.

وألقى النقيب حداد كلمة قالت فيها:  
«إن مشكلة السجون تزداد صعوبة  
بسبب الشلل التشريعي والصراعات  
السياسية».

أضافت: «لذلك من الضروري  
إنهاء عملية إصلاح السجون بنجاح  
، مشيرة إلى أن «نقابة المحامين قد  
رحبت وشاركت بمشاريع إصلاح  
السجون»، كما شددت على أن «السجين  
يجب أن يتأكد بعد إصدار الحكم يجب  
أن يمضي عقوبته في ظروف لائقة، وأن  
يحصل على العناية الطبية ويستفيد  
من برامج إعادة الدمج».

من جهته، قال شاموسي: «يجب  
بنا ألا نستسلم في وجه العقبات

دعا وزير العدل البروفسور  
إبراهيم نجار إلى «بناء سجون  
جديدة وخصخصة المرافق التقنية،  
وتشجيع تطبيق قانون خفض مدة  
العقوبة و قانون تنظيم العقوبات،  
وخلق بنى جديدة في وزارة العدل».  
وقال: «يجب السهر على تطبيق  
المعاهدات الدولية وتعهدات لبنان  
في هذا الإطار. لذلك تم مؤخرا  
إطلاق ثلاث مبادرات: الأولى عبارة  
عن مشروع قانون حول تنظيم مدة  
العقوبة، من أجل إدخال معايير  
بديلة في مجال الحجز وتنفيذ  
العقوبات، اما الثانية فهي إنشاء  
مديرية عامة للسجون في وزارة  
العدل تحل محل تلك الصدف الفارغة  
المسماة إدارة السجون، أما المبادرة  
الثالثة فهي دعم مشروع قانون حول  
إنشاء مديرية عامة لحقوق الإنسان  
والحريات في وزارة العدل».

كلام نجار جاء خلال ندوة نظمتها  
«عملية اليوم السابع» التابعة  
لجامعة القديس يوسف بالتعاون  
مع نقابة المحامين في بيروت ومعهد  
الدراسات القضائية، بعنوان «سجون  
لبنان: هل من الممكن تحسين ظروف  
عيش السجناء؟»، في بيت المحامي  
أمس، في حضور، وزير الشؤون  
الاجتماعية سليم الصايغ، الدكتور  
عمر نشابة ممثلا وزير الداخلية  
والبلديات زياد بارود، وزيرة الدولة  
أصل عقيش، رئيس مجلس شوري  
الدولة القاضي شكري صادر، رئيس  
مجلس القضاء الأعلى القاضي غالب  
غانم، نقيب المحامين أمل حداد،  
رئيس الجامعة البروفسور رينيه